

# استثمار الغاز الطبيعي في العراق : ضرورة تنموية

أ.د. كريم سالم حسين الغالي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



**حقوق النشر محفوظة © 2018**

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## استثمار الغاز الطبيعي في العراق: ضرورة تنموية

أ.د. كريم سالم حسين الغالبي\*

### المقدمة

يعدُّ الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وهو إحدى ثروات البلاد التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ولم تُوظَّف بما يخدم اقتصاد العراق؛ ويعود ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية، وسوء التخطيط، وعدم التنسيق بين المؤسسات المعنية، وانعدام وجود الاستثمارات.

إن أهمية ثروة الغاز الطبيعي في أي بلد تأتي من كونه مصدراً مهماً للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في مختلف القطاعات، وكونه الوقود الأنظف والأقل تلوثاً للبيئة، فضلاً عن كونه مادة أولية للصناعات البتروكيميائية ولإنتاج المبيدات، وهو يساعد كذلك على نمو ربع الطاقة المستهلكة في العالم.

ويُقدَّر احتياطي العراق من الغاز بـ (١٣٧) ترليون قدم مكعب، ويأتي بالمرتبة العاشرة عالمياً، ومن الممكن أن يكون سادس أكبر مورد للغاز العالم إذا ما أُسْتُثِمت احتياطياته بنحو صحيح، ولم يحظ الغاز الطبيعي بالاهتمام الكافي استثمارياً من قبل الحكومة.

وقد آن الأوان لإعطاء هذا المورد الحيوي قدراً من الاهتمام والتخطيط لمشاريع مستقبلية ولاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وكما مادة أولية لعدد من الصناعات التحويلية وتصدير الفائض منه، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية العربية في هذا المجال كمصر وقطر.

وتتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة بتحقيق الاستغلال الأمثل لثروات البلاد من الاحتياط النفطي والغازي والموارد الطبيعية، وإيجاد مصادر متجددة وبديلة للطاقة من خلال تنمية القطاع الصناعي، وتأمين استقرارية عالية للمنظومة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد للطاقة مستقبلاً.

وبغية تحقيق هدف البحث قُسم على المحاور الآتية:

المحور الأول: صناعة الغاز الطبيعي في العراق: لمحة تاريخية.

المحور الثاني: واقع احتياطي الغاز الطبيعي وإنتاجه في العراق.

المحور الثالث: معوقات الاستثمار في الغاز الطبيعي والمعالجات المقترحة.

المحور الرابع: مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في العراق.

الخاتمة.

### المحور الأول: صناعة الغاز الطبيعي في العراق: لمحة تاريخية

يمتاز الغاز الطبيعي بأنه الوقود الأنظف والأقل إصداراً للانبعاثات، وهو مصدر مهم للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في قطاعات اقتصادية حيوية كالنقل، والصناعة، والكهرباء، والإسكان، فضلاً عن كونه مادة أولية للصناعات البتروكيميائية، وإنتاج المبيدات ومواد الإنتاج الزراعي؛ وبالتالي يُعدُّ أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط.

بدأ الاهتمام باستخدام الغاز الطبيعي على نحو محدود في أواخر الخمسينيات، غير أن الاهتمام الواسع باستغلاله وتصنعه لم يبدأ في العراق إلا في نهاية عقد السبعينيات. وعلى الرغم من ما يمتلكه العراق من ثروة هائلة من الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام والغاز الحر، إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق لا يتناسب وحجم الإنتاج الإجمالي والاحتياطي المؤكد، وما تزال صناعة الغاز في العراق تعاني من تخلف وتدني في قدرتها على تحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات غازية (عبد الرضا، ٢٠١٢).

### أولاً: تطور صناعة الغاز الطبيعي في العراق:

شهد عقد السبعينيات خطوات جادة لاستثمار الغاز في العراق وذلك من خلال بناء عدة مشاريع صناعية مهمة منها معمل الأسمدة والورق ومحطات كهرباء في البصرة، ومحطات كهرباء الناصرية، والهارثة، وخور الزبير، والنجف، والحلة، ومجمعات الأسمدة، والبتروكيمياويات، والحديد والصلب، ومعامل السمنت في السماوة، والنجف، وكبيسة. وشهدت هذه المدّة تصدير الغاز والسوائل الغازية من الرميلة إلى الكويت ودول الجوار الأخرى (موسى، ٢٠١٦: ٣٨).

ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية شهدت تحول معظم منشآت النفط والغاز في البصرة إلى مواقع عسكرية، وأوقفت الاستثمارات النفطية، وتدمرت بعض منها.

وتأتي الانتكاسة الأخرى في بداية عقد التسعينيات (حرب الخليج الثانية) وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق التي دامت لغاية ٢٠٠٣، أدت إلى عزل صناعة النفط والغاز العراقية عن العالم، وهجرة الملاكات النفطية، ومنلت حقبة الانتكاس والتدهور لصناعة الغاز في العراق.

وفي عام ٢٠٠٨ شهد قطاعاً النفط والغاز تطوراً ملموساً من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع شركة (شل) لاستثمار الغاز المصاحب في البصرة، وتنفيذ عدة جولات من تراخيص النفط أسفرت عن توقيع عدة عقود في جنوب العراق؛ مما انعكس على زيادة الإنتاج النفطي خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٧، بلغ ٤,٥٥ مليون برميل باليوم وتصدير (٣,٢٧٣) مليون برميل/ يوم. أما الغاز الطبيعي المصاحب بلغ إنتاجه (٢٧٠٢) مقمق (مليون قدم مكعب قياسية)، والغاز المحروق (١٥٣١) مقمق في حزيران ٢٠١٧ (وزارة النفط، ٢٠١٧).

وتجاوزت الكميات المحروقة في المدة (٢٠١١-٢٠١٥) الألفي مليار قدم مكعب تقدر قيمتها أكثر من (١٥) مليار دولار (موسى، ٢٠١٦: ١٣).

وفي الآونة الأخيرة شهدت هذه الصناعة اهتماماً خاصاً من حيث تأسيس شركات ومشاريع مشتركة مع شركات غاز عالمية واستكمال البنى التحتية لنقل الغاز وتوزيعه إلى مواقع الاستهلاك، وهناك جولات تراخيص لاستكشاف حقول غاز جديدة، ودراسات، وخطط لتصدير الغاز الفائض.

وعلى الرغم من هذا التقدم الحاصل في مجال صناعة الغاز، إلا أنه لم يسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، إذ ما تزال التحديات كثيرة، وما يزال أكثر من ١,٥ مليار قدم مكعب من الغاز يحرق يومياً في جنوب العراق في عام ٢٠١٦؛ وهذا يعني فقداناً وهدراً في الثروة الوطنية للبلد وخسائر مادية وبيئية، ما جعل صناعة الغاز الطبيعي في العراق تتسم بالتخلف، على الرغم من وجود احتياطات كبيرة تشكل نسبة مهمة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ومن أبرز العوائق قدم التكنولوجيا التي تستخدمها منشآت صناعة الغاز الطبيعي؛ مما أدى إلى عدة مشكلات في الإنتاج والمعالجة، والعجز عن توفير الطاقة الكهربائية اللازمة وقدم خطوط الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي، فضلاً عن مشكلات الفساد والمالي والإداري.

ومن الجدير بالذكر أن شركة غاز البصرة هي المنتج الوحيد للغاز السائل في العراق (أكثر من ١٥٠ ألف أسطوانة في اليوم)، وتساعد في توفير الغاز الجاف الذي يزود محطات توليد الطاقة

التي تعمل بالغاز، وقد أقدمت على تصدير سائل الغاز الطبيعي المكثف الكازولين الطبيعي (C5plus) بكمية (١٠) آلاف متر مكعب التي تستخدم في البتروكيمياويات لأول مرة في تاريخ العراق. وتعمل وزارة النفط على وضع خطة مع شركة غاز البصرة بثلاثة محاور لتصدير الغاز، يتضمن المحور الأول المكثفات، والمحور الثاني الغاز السائل (غاز الطبخ)، والمحور الثالث تصدير الغاز الجاف؛ وهذا يعدُّ بداية لتطوير القدرات الاقتصادية للشركة، ومورداً جديداً يضاف إلى مصادر الدخل.

وهنا ينبغي العمل على استثمار الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط المهم لتلافي أو تقليل حرقه عن طريق المشاركة مع الشركات العالمية لإنتاج الغاز الجاف والغاز السائل الكازولين الطبيعي، وكذلك استثمار الغاز الحرّ بتطوير الحقول الغازية المكثفة، وضرورة وضع استراتيجية صناعية خاصة بالغاز الطبيعي تؤهل البلد لإنتاج هذه الثروة الطبيعية وتصديرها في إطار الدعم المأمول لهذا القطاع.

ويُعد مشروع شركة غاز الجنوب بالتعاون مع شركة (شل) النفطية الهولندية لمعالجة الغاز المصاحب للنفط من ثلاثة حقول نفطية كبيرة (هي كلٌّ من الرميلة، وغرب القرنة، والوزير) الأكبر من نوعه في العالم لتقليل احتراق الغاز المصاحب لاستخراج النفط الذي يكلف العراق سبعة مليارات وثلاثمئة مليون دولار سنوياً من الحقول الجنوبية فقط.

وعلى وفق تقرير الطاقة الأمريكية يأتي العراق بالمرتبة العاشرة على مستوى العالم من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي المصاحب والغاز الحر ويتواجد ٧٠٪ منه في محافظة البصرة.

ومن المؤمل أن تشهد صناعة الغاز في العراق تطوراً كبيراً خلال السنوات المقبلة بالاتجاه الذي يؤدي إلى سد متطلبات الطلب المحلي فقط، وإنما إلى إيجاد فائض معد للتصدير إلى الدول المجاورة والأسواق العالمية ولاسيما بعد جولات التراخيص التي أحييت بموجبها الحقول الغازية الثلاثة (السيبية، والمنصورة، وعكاش) إلى عدد من الشركات الأجنبية (عبد الرضا، ٢٠١٢: ١).

وفي هذا السياق حققت شركة غاز البصرة تقدماً ملموساً في استرجاع كميات أكبر من الغاز المحروق في حقول النفط جنوب العراق، حيث بلغ متوسط ما أُسترجع على مدار الأشهر التسعة الأولى لعام ٢٠١٦ حوالي ٦٠٠ مليون قدم مكعب / اليوم، إلا أن كميات الغاز المحروق ما تزال مرتفعة، إذ تمثل نحو ٦٠٪ من الإنتاج الكلي للغاز في العراق، وتستهدف شركة غاز البصرة

الوصول بكميات الغاز المسترجع إلى ٧٠٠ مغمق بنهاية عام ٢٠١٦ (التقرير، ٢٠١٦: ٢٣٥).

### المحور الثاني: واقع احتياطي الغاز الطبيعي وإنتاجه في العراق

يشارك الغاز الطبيعي بنحو ربع الطاقة المستهلكة في العالم، وهو الوقود الأنظف والأقل للانبعاثات، وهو مصدر مهم للطاقة الحرارية والكهربائية والميكانيكية في قطاعات الصناعة، والنقل، والكهرباء، والإسكان.

وقد اهتمت العديد من الدول باستغلال هذه الطاقة واستثمارها بنحو صحيح، مثل: روسيا، وقطر، وإيران، فضلاً عن كونه مادة أولية للعديد من الصناعات البتروكيمياوية، ومبيدات الحشرات، ومواد الإنتاج الزراعي، وهو يمثل أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وأقل أنواع الوقود تكلفة لإنتاج الطاقة. ويرجع تأريخ الغاز المصاحب في العراق على المستوى التجاري لعام ١٩٢٧ حينما أكتشف النفط في حقل بابا كركر في محافظة كركوك من قبل شركات النفط الأجنبية الذي لم تهتم باستثماره آنذاك، ومنذ ذلك الحين يُهدر هذا المورد حرقاً.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بالغاز في السبعينيات من القرن الماضي، واستمر بناء المشاريع الجديدة حتى السنوات الأولى من عقد الثمانينيات منها مشروع غاز الجنوب بطاقة (١٠٥٠) مغمق في اليوم، ثم مشروع غاز الشمال وإنشاء شبكة نقل وطنية للغاز.

أما في الجانب الصناعي فقد بُنيت محطات كهرباء الناصرية، والهارثة، وخور الزبير، والنجف، والحلة، ومجمعات الأسمدة، والحديد والصلب، في خور الزبير، ومعامل السمنت في السماوة والنجف وكبيسة، ومشاريع أخرى.

وشهدت الثمانينيات تصدير الغاز الجاف والسوائل الغازية من الرميطة إلى دولة الكويت، وكذلك صُدِّر الغاز السائل بواسطة الحوضيات إلى دول الجوار الأردن، وسوريا، وتركيا.

### أولاً: الاحتياطي المؤكد:

يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي حوالي (٣٦٩٤) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦، محتلاً بذلك المرتبة الخامسة عربياً وبنسبة قدرها (٦,٨٪) من الاحتياطي العربي، و(٣,٨٪) من احتياطي دول الأوبك و(١,٨٨٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في العام نفسه (التقرير، ٢٠١٦: ١٢٩).



ويشكل الغاز المصاحب ما نسبته (٨٣٪) من الاحتياطي، فيما يشكل الغاز الحرّ ما نسبته (١٧٪) (الحلبي، عبد الرضا، ٢٠١٣: ١٣٥). أما جغرافياً فتوزع الاحتياطيات في المنطقة الجنوبية بنسبة (٦٠٪) من الغاز المصاحب في المنطقة الوسطى والشمالية حوالي (٤٠٪). ومن الجدير بالذكر أن حجم الاحتياطي يعد من المؤشرات والمعايير الأساسية لاستخدام الموارد الاقتصادية وتنظيمها.

وفي ضوء امتلاك العراق لتلك الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي، فإنه يأتي بالمرتبة الخامسة عربياً بعد كلٍّ من (قطر، والسعودية، والإمارات، والجزائر)، والعاشر عالمياً (روسيا، وإيران، وقطر، والسعودية، وأمريكا، والإمارات، ونيجيريا، وفنزويلا، والجزائر)، ويصل إلى المرتبة (٥٧) عالمياً من حيث الإنتاج، وإذا ما استغل العراق هذا المورد بنحوٍ كفوءٍ وأمثلة فيماكانه أن يتصدر مراتب متقدمة من حيث الإنتاج والتصدير.

وتعود زيادة حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي بالأساس إلى زيادة الاستكشافات، والتوسع في الرقع الاستكشافية ولاسيما بعد جولة التراخيص، ودخول الشركات العالمية في ذلك؛ إذ يوجد في العراق عشرة حقول للغاز الحر، خمسة منها تقع شرق العراق وشمال شرقه، وتحتوي على حوالي ١١ تريليون قدم مكعب (نحو ٣٠٠ مليار متر مكعب)، كاحتياطي ثابت، ويحتوي كل من حقل صبة (جنوب البصرة) وحقل عكاس (في الصحراء الغربية قرب الحدود السورية) على ما يزيد على (٢) تريليون قدم مكعب (نحو ١٠٠ مليار متر مكعب) من الاحتياطي الثابت لكل منهما (زيني، ٢٠١٠: ١).

أما بشأن إمكانات العراق الغازية المحتملة وغير المكتشفة فهي تبدو كبيرة جداً، وتقدر بحوالي (٣٣٢) تريليون قدم مكعب، ويعتقد أن (١٦٤) تريليون قدم مكعب منها هي بصيغة غاز حرّ (Free Gas)، في حين أن الباقي تقدر بنحو (١٦٨) تريليون قدم مكعب فهو غاز مصاحب (associated Gas)؛ ونظراً لكون الغاز الطبيعي المصاحب في العراق يشكل أكثر من (٧٠٪) من الغاز الطبيعي في العراق، فإن إنتاج الغاز في العراق يتأثر بصورة رئيسية بإنتاج النفط (عبد الرضا، ٢٠١٢: ١).

### ثانياً: إنتاج الغاز الطبيعي:

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في العراق مع إنتاج النفط الخام عام ١٩٢٧ الذي كان يُحرَق من

قبل الشركات الاحتكارية بحجة عدم إمكانية استغلاله، وعدم توافر التكنولوجيا اللازمة لذلك؛ وبعد تعديل أسعار النفط في بداية السبعينيات وسيطرة الحكومة على الموارد النفطية بدأ الاهتمام باستخدام الغاز (عبد العالي، ٢٠١٣: ٥٧).

ويُتضح من الجدول (١) حجم الإنتاج الفعلي من الغاز الطبيعي والاستهلاك للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، فقد بلغ متوسط حجم الإنتاج للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) (١٤٥١٥) مليون م<sup>٣</sup>، خصص للاستهلاك (٧٨٦٤) مليون م<sup>٣</sup>؛ أي: ما نسبته (٥٤٪) يستثمر من الغاز المنتج وما تبقى يحرق في الهواء. ثم تزايدت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي؛ نتيجة التوسع في الاستكشافات وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام حتى بلغ (٢٣٤٥٨) مليون م<sup>٣</sup> عام ٢٠١٥، حُصص للاستهلاك (٨٨٥٢) مليون م<sup>٣</sup>، أي: إن نسبة استثمار الغاز الطبيعي المنتج تراوحت بين (٣٨٪-٥٤٪) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وبالمقابل بلغت نسبة الكمية المحروقة من الغاز الطبيعي حوالي (٦٢٪) في عام ٢٠١٥، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، ويأتي العراق في المرتبة (٥٧) عالمياً من ناحية الإنتاج (التقرير، ٢٠١٥: ١٥). ويوضح الشكل (١) اتجاهات تطور كل من الكميات المنتجة والمستهلكة والمحروقة من الغاز الطبيعي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.

### جدول (١)

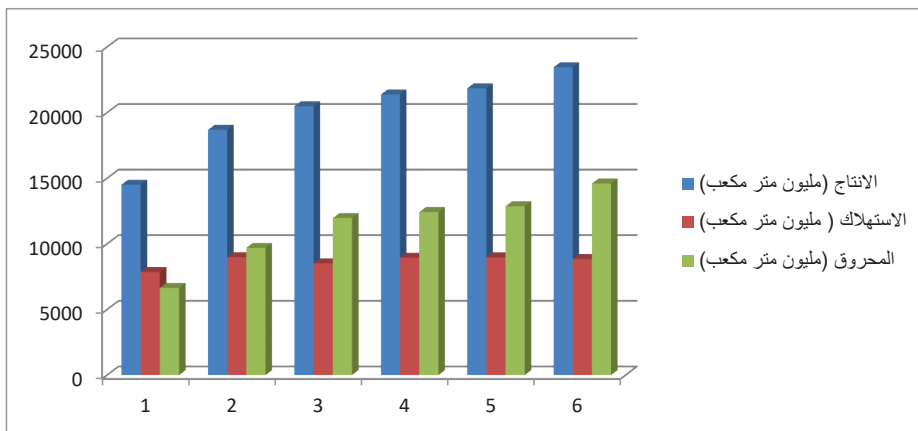
#### إجمالي إنتاج احتياطي استهلاك الغاز الطبيعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنة	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الإنتاج (مليون متر مكعب)	الاستهلاك (مليون متر مكعب)	المحروق (مليون متر مكعب)	نسبة الاستثمار %	نسبة الكمية المحروقة
متوسط المدة ٢٠١٠-٢٠٠٣	٣١٧٠	١٤٥١٥	٧٨٦٤	٦٦٥١	٥٤٪	٤٦٪
٢٠١١	٣١٥٨	١٨٦٩٢	٨٩٩١	٩٧٠١	٤٨٪	٥٢٪
٢٠١٢	٣٦٩٤	٢٠٤٩٦	٨٥٢٠	١١٩٧٦	٤٢٪	٥٨٪
٢٠١٣	٣٦٩٤	٢١٣٨٦	٨٩٥٤	١٢٤٣٢	٤٢٪	٥٨٪
٢٠١٤	٣٦٩٤	٢١٨٥٣	٨٩٨٢	١٢٨٧١	٤١٪	٥٩٪
٢٠١٥	٣٦٩٤	٢٣٤٥٨	٨٨٥٢	١٤٦٠٦	٣٨٪	٦٢٪

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، بغداد، ٢٠١٦، ص: ٢٥٠.

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، التقرير الأمين العام السنوي (٤٣)، الكويت، ٢٠١٦، ص: ١٣٠.

## استثمار الغاز الطبيعي في العراق: ضرورة تنمية



الشكل (١) اتجاهات تطور كل من الكميات المنتجة والمستهلكة والمحروقة من الغاز الطبيعي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.

ويعود تراجع نسبة استثمار الغاز الطبيعي إلى (٣٨٪) لزيادة الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي المصاحب في عام ٢٠١٥ وعدم معالجته، ويقع العراق من ضمن ثالث أعلى (٢٠) دولة في العالم من حيث معدلات حرق الغاز (عبد الرضا، ٢٠١٢).

ويعتمد العراق اعتماداً متوسطاً على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة، إذ بلغت حصة الغاز الطبيعي في العراق نحو ١٩٪ من استخدام الطاقة، ويستهلك العراق نحو (١٥٠) ألف برميل مكافئ نفط / يوم من إجمالي استهلاك الطاقة البالغ (٧٩٠) ألف برميل مكافئ، وهو رقم متدنٍ بالقياس إلى بعض الدول الخليجية كالإمارات، والسعودية اللتين يستهلكان من الغاز الطبيعي حوالي (١٤٥٠، و١٨٦٥) ألف برميل مكافئ نفط / يوم على التوالي لعام ٢٠١٦ (التقرير، ٢٠١٦: ٧٩)، إذ إن هناك ثلاث فئات من الدول تصنف حسب اعتمادها على الغاز الطبيعي النفطية لتلبية متطلبات الطاقة فيها، الأولى تعتمد اعتماداً أساسياً على الغاز الطبيعي (كالبحرين، وقطر، والإمارات، والجزائر، الكويت)، والثانية تعتمد اعتماداً رئيسياً على الغاز الطبيعي وهي (تونس، ومصر، والسعودية)، والفئة الثالثة الدول التي تعتمد اعتماداً متوسطاً على الغاز الطبيعي (كالعراق وسوريا) التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن (٣٣٪) من استخدام الطاقة.

## المحور الثالث: معوقات الاستثمار في الغاز الطبيعي والمعالجات المقترحة

### أولاً: التحديات:

تشير بعض الدراسات إلى أن الخسائر الاقتصادية لحرق الغاز الطبيعي المصاحب في العراق بلغت نحو (١,٥) مليار قدم مكعب يومياً، ويقع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث كميات الغاز المحروقة، إذ بلغت نسبة الحرق أكثر من ٦٢٪ لعام ٢٠١٥.

وهذا يعني أن أكثر من نصف الغاز المنتج يجري حرقه بكميات كبيرة بدلاً من تصديره أو استهلاكه؛ مما يعطي انطباعاً على عدم وجود القدرة على معالجة الغاز الطبيعي واستغلاله بالنحو الأمثل، ولاسيما أن العراق يستورد كميات كبيرة منه من البلدان المجاورة لسد الحاجة المحلية، وإذا ما أجرينا المقارنة أيضاً بين الاحتياطي والمنتج من الغاز الطبيعي فإنها تشير إلى عدم وجود أمثلية لاستغلال الغاز الطبيعي (موسى، ٢٠١٠، ص: ٣٠٣)، وهذا يعكس حجم التخلف الذي تعاني منه صناعة الغاز الطبيعي والخسائر الاقتصادية الناجمة عن حرقه فضلاً عن الأضرار البيئية.

ويرجع كل ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية وسوء التخطيط وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية، وهناك تحديات عديدة تواجه قطاع الغاز الطبيعي في العراق نذكر منها:

١. التقادم الفني للمنشآت العاملة في مجال الغاز الطبيعي، ولاسيما تكنولوجيا المعالجة الحقلية للغاز الطبيعي المصاحب وتكنولوجيا محطات كابسات الغاز؛ مما أدى إلى خلق عدة مشكلات في الإنتاج والمعالجة ومواصفات الغاز المسوق (عبد الرضا، ٢٠١٢، ص: ١٨).

٢. عدم تخصيص الأموال الكافية لتأهيل وتطوير منشآت الغاز الطبيعي، بالمقابل ارتفاع تكلفة المنظومة المتكاملة للغاز التي تصل إلى نحو (٢٥) مليار دولار (موسى، ٢٠١٦).

٣. انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن الشركات وعدم توافر مولدات كهربائية كافية لتشغيل المصنع، مما يقلل من كمية الإنتاج المقررة ويضاعف ساعات العمل.

٤. ضعف التنسيق بين الشركات العاملة في القطاع التوزيعي لوزارة النفط وضعف السيطرة على عمليات التجهيز والتسعير والمطابقة (عبد الرضا، ٢٠١٢، ص: ٢٠).

٥. قدم خطوط الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي وضعف السيطرة والإشراف؛ مما يؤدي إلى

تسرب الغاز الطبيعي المسوّق وحدوث حرائق.

٦. كثرة العطلات الميكانيكية الكهربائية وتقادم الأجهزة والمعدات؛ مما ينعكس سلباً على عملية الصيانة الدورية والسنوية.

٧. تدمير البنى التحتية التي من شأنها تعيد تصنيع الغاز الطبيعي وكبسه، ومن ثم ضخه بالأنابيب نتيجة الحروب والعمليات العسكرية في العقود الماضية.

ولغرض الاستفادة من هذه الثروة الوطنية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي نقترح بعض المعالجات الممكنة في هذا المجال التي من شأنها أن تشارك مشاركة متوازنة في الحد من المشكلات، والمعوقات التي تواجه الاستثمار في الغاز الطبيعي ومنها:

١. ضرورة وجود منظومة استراتيجية متكاملة لاستثمار الغاز الطبيعي تقوم بجمعه من الحقول المنتشرة في البلاد من شماله إلى جنوبه ومعالجته.

٢. ضرورة إقرار قانون النفط والغاز الذي يؤسس لعلاقة جيدة بين الحكومات المحلية والحكومية الاتحادية، وبين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

٣. الاهتمام بالثروة الغازية من قبل المؤسسات الدستورية، والحاجة إلى وضع قانون يمنع حرق الغاز، وتشجيع الاستثمار في بناء قطاع الغاز الطبيعي وتطويره.

٤. دعوة الشركات الأجنبية لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي وصناعته من خلال طرح عقود معيارية تختلف عن عقود الاستثمار في قطاع النفط.

٥. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعات اللاحقة القائمة على منتجات الغاز الطبيعي كالبتروكيماويات والأسمدة، وتحديث القائم منها، وتصدير الفائض من الإنتاج كونها تمتلك ميزة نسبية وعامل جذب قوياً.

٦. تأهيل شركة غاز الجنوب بالاستعانة بالشركات الأجنبية للحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية من خلال التعاقد في الاستشارة، والتصميم، والتنفيذ، والتطوير بواسطة عقود خدمة فنية (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ص: ١٠٦).

٧. الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال ولاسيما التجربة القطرية بصناعة الغاز

الطبيعي التي تمكنت من احتلال مراتب عالمية متقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره، علماً أن العراق يتمتع بميزة نسبية على قطر في تصدير الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب من خلال الربط مع شبكات التصدير العربية القائمة (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ص: ١٠٧).

٨. تطوير البنية التحتية اللازمة لمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب وإعادة تأهيلها، إذ إن صناعة الغاز الطبيعي مرتبطة بتطوير البنية التحتية بدرجة عالية قياساً بمصادر الطاقة الأخرى.

### المحور الرابع: مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في العراق

يعتمد مستقبل التجارة الدولية للغاز الطبيعي على ثلاثة عوامل رئيسية: أولها: مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز، وثانيها: التوزيع الجغرافي للاحتياطيات المؤكدة منه، وثالثها: مستوى السعر مقارنة بتكاليف الإنتاج والضح بالأنابيب أو بتكاليف الإسالة والنقل البحري (عبد الله، ١٩٩٩: ١٢).

إذ تشير الدراسات والتحليلات إلى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، وبافتراض أن معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو (٢,٨٪) لغاية ٢٠٤٠ فإنه يتوقع أن ينمو الطلب عليه بنحو سريع وبمعدل (١,٧٪) نتيجة توقع استخدام الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية والأنشطة الصناعية مستقبلاً، أي: إن الطلب على الغاز سيزداد إلى نحو (٦٠٪) من مصادر الطاقة بحلول ٢٠٤٠ (التركي، ٢٠١٣، ص: ٨). وعلى مستوى العراق فإنه من المؤكد عند اكتمال إنشاء المشاريع الجديدة والمثبتة في جولات التراخيص الثالثة والرابعة وتوقع توسع رقعة الاستثمارات في الصناعات الغازية أن يتأهل البلد ليكون في صدارة مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للغاز في العالم مستفيداً من تجارب بعض البلدان الإقليمية المنتجة للغاز كقطر وإيران التي تمتلك تجارب عالمية في مجال استثمار الغاز الطبيعي.

ومن المتوقع أن يكون للغاز الطبيعي في العراق دورٌ في الحد من هيمنة النفط على الموازنة العامة والصادرات العراقية مستقبلاً فيما لو تحققت الأهداف التي يسعى إليها ولاسيما تنفيذ المشاريع المتوقع إنشاؤها أو تطويرها سواء من قبل الشركات الأجنبية أو المحلية؛ وهذا بالتأكيد سيعتمد على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار في الغاز الطبيعي؛ وهنا ينبغي التركيز على إعداد الدراسات والخطط المتعلقة بتطوير خطوط النقل وتأهيلها، وإمكانية الاستفادة من القدرات المحلية من خلال الشراكة الأجنبية لتأهيل الكفاءات العراقية وتطويرها ونقل الخبرات،

مع ضرورة وضع استراتيجية وطنية لاستثمار العوائد في مجال البنية التحتية (الراوي، ٢٠١٦، ص: ١٢٠).

وإن دخول العراق في اتفاقية التعاون المشترك لمشروع نقل الغاز الطبيعي وتصديره -الذي يشارك فيه كل من مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان- وما يمتلك من مرونة تسويقية، فضلاً عن أنابيب الغاز الجديدة والقائمة وما توافره من طاقة تصل إلى (٤٥,٠) مقمق باليوم (موسى، ٢٠١٦) سيجعل له أفقاً جديداً في هذا المجال.

وتشير التوقعات إلى أن الطلب على الغاز الطبيعي سيحتل مركز الصدارة بين موارد الطاقة الأخرى، في تقرير خاص حول آفاق الطاقة في العراق، ويتوقع وصول حجم الطلب عليه بمقدار ٦٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠٣٥؛ ليشمل نصف إجمالي الطلب على الطاقة خلال مدة التوقعات (Oil and Gas، 2011)، وبمتوسط معدل نمو سنوي يقترّب من (١٠٪) للمدة (٢٠١٠-٢٠٣٥).

وإن أمام صادرات الغاز الطبيعي مستقبلاً واعداءً، إذ يمكن العمل على تشجيع مشروعات تصدير الغاز الطبيعي إلى دولة الكويت عن طريق إعادة تأهيل الخط القديم ثم إلى المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق الربط مع مشروع "دولفين" الخليجي، والعمل في الوقت نفسه على الربط مع مشروع خط الغاز العربي إلى كل من الأردن، وسوريا، ومصر، ولبنان، وأخيراً مع تركيا؛ ولا بد من وضع خطط مستقبلية كفيلة بإيصال الغاز الطبيعي إلى أوروبا عن طريق خط نابوكو؛ وذلك لكونها مستهلكاً رئيساً له (عبد الرضا، عبد العالي، ٢٠١٥، ١٠٠).

### الخاتمة

يُعدُّ الغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، وهو الوقود الأنظف والأقل تلوثاً، وإحدى ثروات العراق التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ولم تُوظَّف بما يخدم الاقتصاد الوطني، وإن أكثر من نصف الغاز المنتج يُحرق؛ ويرجع ذلك إلى غياب الرؤية الاستثمارية، وسوء التخطيط، وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية؛ لذا ينبغي العمل على ضرورة تأهيل البنى التحتية للمشاريع الغازية القائمة والخاصة وتطويرها بمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب، والتخطيط لإقامة مشاريع استثمارية أخرى؛ بهدف التقليل من الكميات المحروقة التي تهدر باستمرار، ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير الثروة الغازية واستغلالها بنحوٍ أمثل، بما يحقق المنفعة للاقتصاد والتنمية المستدامة.

وتعدُّ إقامة مرافق جمع الغاز الطبيعي ومعالجته، وتطوير شبكة النقل، وتشغيل محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز، وتجهيز الصناعات القائمة على منتجات الغاز الطبيعي من الأولويات الملحة التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان حين توسيع الإنتاج.

ونتطلع اليوم إلى أفق جديد ونقطة تحول حاسمة في مستقبل قطاع الغاز الطبيعي؛ كي يمنح البلاد فسحة ثمينة للأمل، والارتقاء السريع، وفتحة لعهد جديد يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على الربيع النفطي، ويساعد على التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

### المصادر:

- أحمد عمر الراوي، اقتصاديات النفط والغاز العراقي، ط ١، دمشق، دار العصماء للطباعة، ٢٠١٦.
- أمجد صباح عبد العالي، الغاز الطبيعي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٠، دراسة تفويجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٣.
- حسين عبد الله، الغاز الطبيعي، وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربياً، ١٩٩٩، القاهرة.
- عبد الجبار عبود الحلفي، ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الإنجاز إلى جولات التراخيص، بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ٢٠١٣.
- عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
- عصري موسى، العراق منتج ومصدر للغاز: المقومات والحوافز، متاح على شبكة الإنترنت [www.iraqueconomists.net](http://www.iraqueconomists.net).
- فهد التركي، جدوى الاستثمار، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير النفطية، ٢٠١٣.
- محمد علي زيني، الغاز الطبيعي هدر أم استغلال لمصلحة الوطن؟ الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦٩ في ٢٠/٧/٢٠١٠.



- منظمة الأفكار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي ٤٣، الكويت، ٢٠١٥.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي ٤٣، الكويت، ٢٠١٦.
- نبيل جعفر عبد الرضا، القدرات التصديرية المستقبلية للغاز الطبيعي في العراق الحوار المتمدن العدد ٣٦٠٣ في ١٠/١/٢٠١٢.
- نبيل جعفر عبد الرضا وأحمد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٩٨، أبو ظبي، ٢٠١٥.